

دور السياسة الاقتصادية في توطيد الأمن كأخطر تحدي يواجه التنمية المستدامة في العراق

أحمد زكي محمد
باحث

أحلام رجب الشاوي
رئيس أبحاث أقدام

دائرة السياسات الاقتصادية والمالية/ وزارة التخطيط

أثبتت البحوث والدراسات الاقتصادية بمختلف جوانبها أن غياب الأمن له آثار كبيرة في جميع مفاصل الاقتصاد، إذ إن الحرب والقتل والتهجير والسرقة والاختطاف وغيرها من عوامل تدهور الأمن لم تدع متغيراً سواء كان اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً إلا أثرت فيه سلبياً ولا مكاناً إلا عطلت موارده وهجرت منه استثماراته وردعت نمو إنتاجه وأوقفت عجلة التنمية الاقتصادية وسلبت حقوق الأجيال القادمة وإن كانت كل المتغيرات والموارد الاقتصادية تسيير نحو التقدم قبل تدهور الأمن وذلك لأنه يعطل أهمية الموارد ويتسبب بتراجع كل المتغيرات. وعلى مستوى العراق فقد كشفت العديد من البحوث الاقتصادية الصادرة عن المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية مثل تقرير (The human cost of war in Iraq) والذي تم إعداده من قبل جامعة جونز هوبكنز والجامعة المستنصرية بالتعاون مع مركز الدراسات الدولية (معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا)، وتقرير (تقييم الوضع الاقتصادي للقطاع الخاص في العراق) الذي أصدرته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، إضافة إلى المؤشرات الدولية والمحلية والمسوحات التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء كلها أثبتت على أن أخطر تحدي يواجه التنمية في العراق هو غياب الأمن.

مشكلة البحث: تتمثل المشكلة التي يدرسها البحث بغياب الأمن الوطني وخطورته في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقوة أثره السلبى في التنمية المستدامة، وقد تضمنت خطة التنمية 2013-2017 تحدي غياب الأمن ولكنه لم يكن تشخيصاً دقيقاً لهذا التحدي، إذ لم يبين التشخيص مدى خطورة هذا التحدي أمام وصول الخطة إلى أهدافها ولم يتم طرح المعالجات وسبل الوصول إلى الاستقرار الأمني ووضعها كفرضية من فرضيات الخطة إذ نصت على (يتعزز الحصاد التنموي مع التحسن المستمر في المشهد الأمني أو الاستقرار السياسي) كما أشارت الخطة لهذا التحدي ضمن التحديات البيئية ونصت على (أن عدم معالجة المناطق المزروعة بالألغام تؤثر في الأمن الإنساني)، بينما كانت رؤية الخطة واضحة جداً لأهمية الأمن وخطورة تدهوره إذ نصت على (دولة آمنة مستقرة يتمتع فيها المواطن بالحقوق...) وبالتالي لم يتم منح غياب الأمن الأولوية في الإصلاح ولم ينصب كشرطاً أساسياً لتحقيق الرؤية.

هدف البحث: يتمحور هدف البحث في بيان دور السياسة الاقتصادية في توطيد الأمن وتذليل هذا التحدي أمام التنمية المستدامة عن طريق السياسة الاقتصادية، وكيفية التأثير فيه وتشخيص قنوات انتقال الأثر من أجل تحديد أماكن القوة التي يمكن أن ينتقل الأثر من خلالها بشكل قوي

في توطيد الأمن وتشخيص أماكن الضعف أيضا، وهل يمكن للسياسة الاقتصادية إن تحسن من الأمن وما هي العلاقة بينهما؟ باعتبار خطة التنمية الوطنية كجزء من السياسة الاقتصادية الكلية وباعتبار غياب الأمن أكبر تحدي يواجه التنمية المستدامة.

فرضية البحث: إن السياسة الاقتصادية لها أثر كبير في الأمن الوطني ويمكن لها أن تذلل أخطر تحدي يواجه التنمية المستدامة.

أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها:

١. تحقق وإثبات فرضية البحث بأن السياسة الاقتصادية لها أثر كبير في الأمن الوطني ويمكن لها أن تذلل أخطر تحدي يواجه التنمية المستدامة.
٢. تحقيق الأمن يعني بالضرورة انطلاق التنمية المستدامة بالمسار الصحيح، وإلا غياب الأمن يعني تخبط التنمية بشكل يجعلها تسير إلى الخلف.
٣. ضعف السياسة الاقتصادية في العراق وعدم قدرتها على إدارة السياسات الأخرى وذلك بسبب غياب القوانين اللازمة لذلك.
٤. ضعف قدرة السياسة النقدية على تحقيق أثر إيجابي في القطاع الحقيقي، واقتصار أثرها بالمتغيرات النقدية دون أن يكون لها أثر حقيقي.
٥. غياب التشخيص الدقيق لمواطن الخلل الأمر الذي أدى إلى طرح معالجات وحلول غير مجدية مما أفقد الخطط السابقة السبل السليمة لتحقيق أهدافها، إذ إن تشخيص الداء لم يكن حسب الأولوية وبالذقة المطلوبة مما أدى إلى إعطاء دواء غير صحيح.
٦. غياب ثقة المواطنين بشكل كبير مما جعل درجة الاضطراب الشعبي والعصيان المدني مرتفعة.
٧. غياب ثقافة المجتمع بضرر المظاهرات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية.
٨. وجود قناعة بأن عامل الأمن يقتصر على الجانب العسكري والسياسي فقط، وهذا ما جعل السياسات الاقتصادية بعيدة عن التأثير في الأمن.
٩. السياسة الاقتصادية قادرة على التأثير في الأمن وقتل النزعة الإجرامية لدى بعض الأفراد، وهذه فرصة كبيرة يمكن استغلالها من خلال صناع القرار الاقتصادي.

ويطرح البحث أهم التوصيات التي من شأنها أن تمكن السياسة الاقتصادية من المساهمة في توطيد الأمن:

١. بناء استراتيجية السلام على أسس علمية رصينة ومن أهم تلك الأسس هو أساس (أعلى المصلحتين و أقل الضررين) فهذه القاعدة تساهم في تصفية الخيارات المتاحة وتعظيم المنافع عند بناء الاستراتيجية وتدنية الأضرار لها. فكل سياسة لا بد ولها آثار سلبية، ولذلك فإن صانع القرار يجب أن ينظر إلى الأبعاد المحتملة من اتخاذ القرار وفق هذه القاعدة التي تضمن تصفية القرارات المتخذة.

٢. ضرورة توفر شرطين عند اتخاذ القرار وبناء الاستراتيجيات ورسم السياسات وهما العلم والقدرة، فالعلم هو دراسة السياسة بكل أبعادها وتشخيص مواطن الخلل بدقة وطرح الحلول والمعالجات والخيارات والبدائل المتاحة لذلك، أما القدرة فهو قدرة صانع القرار على اتخاذ القرار الذي يحقق أعلى المنافع وأدنى الأضرار إذا ما قورن بين القرارات الأخرى، الأمر الذي يتطلب عدم التردد في اتخاذ القرار السليم ولا ينظر على الأضرار بقدر ما ينظر إلى المنافع المتحققة بشكل أكبر، أما الأضرار فيتم علاجها تدريجياً.
٣. تعديل القوانين وضمان عدم تعارضها من أجل بناء سياسة اقتصادية رصينة.
٤. إلزام خطط التنمية الوطنية بقانون، فإذا لم يتم إلزامها بقانون فإن رسم تلك السياسات وبناء الخطط سيكون عبثاً.